الشَّاهِدُ الْحَدِيثِيّ في المُحْتَسَبِ لابْنِ جِنِّي

الدكتورة نجاة سعد محمد البكوش

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب / جامعة بنغازي

2021 - 2020

ملخَّص البحث

جاءت الشـواهد الحديثية في مواضـع مختلفة من المحتسـب؛ فمنها ما جاء شـاهدًا على صـحة رواية القراءات الشـاذة التي نقلها الصـحابة والتابعون، رضـوان الله عليهم، ومنها ماجاء شـاهدا على الاشـتقاق والتغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة، ومنها ماجاء شاهدا على المعاني، كما جاء شاهد حديثي واحد على نمط من أنماط الجملة العربية. وبرزت قيمة الشـاهد الحديثي في هذا البحث؛ إذ اعتمد ابن جني عليه في تفسـير مفردات، وتحليل أبنية، وإيضـاح اسـتعمالات لغوية؛ فجاء الشـاهد الحديثي منفردا، أو مصـاحبا لشواهد أخرى لإثبات قاعدة، أو بيان رأي.

Research Summary

The hadith evidence came as arguments in different places of the account, including what came as a witness to the story of the abnormal readings conveyed by the companions and followers, the satisfaction of God on them, including what came as a witness to the derivation and changes in the structure of the word, including what came as a witness to the meanings, as one witness to the pattern of the Arabic sentence. The value of the modern witness was highlighted in this research; Ibn Jani relied on him to interpret vocabulary, analyse buildings and clarify linguistic uses.

مقدمة

كتاب المحتســـب في تبيين وجوه شـــواذ القراءات والإيضـــاح عنها لمؤلفه أبي الفتح عثمان بن جني (392هـ) أول مصـــنَّف يُعنى بالاحتجاج للقراءات الشـــاذة، (ابن جني، 2004: 1/ 33) وعنوان الكتاب دالٌّ على مضـــمونه، حيث تصـــدَّى مؤلفه للاحتجاج لشـــواذ القراءات، واشـــتمل على قضـــايا لغوية، في المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، واستشهد بشواهد قرآنية، وحديثية، وشواهد من منظوم كلام العرب ومنثوره. وتهدف دراسة الشاهد الحديثي في محتسب ابن جني إلى تفسير مواضع الاستشهاد بالحديث الشريف في هذا الكتاب، أما إشكالية البحث فتدور حول بيان قيمة الشاهد الحديثي فيه.

تساؤلات البحث

1. ما مواضع الاستشهاد بالشواهد الحديثية في المحتسب؟
2. ما قيمة الشاهد الحديثي في المحتسب؟
3. كيف تعامل ابن جني مع الشاهد الحديثي؟
4. هل يوجد تناسب في المستويات اللغوية بين عدد الشواهد الحديثية في كل مستوى؟

مصطلحات البحث:

الشاهد الحديثي: مصطلح الشاهد يعني دليلا "يُساق في سياق يروم منه المُسْتَشْهِدُ إثبات رؤية أو قاعدة أو حكم على وجه القطع والثبوت." (الصـالحي، 2006: 100) أما الحديث فمصـطلح يدل على مانُسِبَ إلى النبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، فعلا كان أو تقريرا، أو صفةً خِلْقيّة أو خُلُقيّة، أو مانُسِبَ إلى الصحابيّ أو التابعي. (زعتر، 2011: 29). و**الشـــاهد الحديثي:** مركبٌ وصـــفيٌّ دالٌ على نوع من الشـــواهد التي اعتمدها اللغويون في إثبات صحة استعمال لغوي، أو إثبات قاعدة، أوفهم معنى، أو إيضاح رأي.

الاستشهاد: "عملية منهجية، أو طريقة مخصوصة في التأليف، مؤسسة على جلب أو استحضار شاهد منثور أو شاهد منظوم أو هما معا في سياق مبني على: شاهد مُسْتَشْهَد به، ومُسْتَشْهِد، ومُسْتَشْهَد له، ومُتَلَقٍ لهذا الشاهد." (الصالحي، 2006: 92 . 93)

القراءات الشاذة: قراءاتٌ خرجت عن القراءات التي أودعها أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (324هـ) كتابه الموسوم بالسبعة في القراءات. و**الشذوذ في القراءات:** الخروج عن قراءة القراء السبعة التي جمعها ابن مجاهد. (ابن جني، 2004: 1/ 32 . 33)

الاحتجاج للقراءات الشاذة: ذكر الحُجَج على صحة القراءات الشاذة في العربية، وبيان عللها.

هيكل البحث

- مقدمة
- المبحث الأول: قراءة في مقدمة المحتسب
- المبحث الثاني: قيمة الشاهد الحديثي في المحتسب
- المبحث الثالث: الشاهد الحديثي في صحة رواية القراءة الشاذة
- المبحث الرابع: الشاهد الحديثي في الاشتقاق
- المبحث الخامس: الشاهد الحديثي في تغيّرات بنية الاسم
- المبحث السادس: الشاهد الحديثي في تغيّرات بنية الفعل
- المبحث السابع: الشاهد الحديثي في تطابق المعنى بين اسم كان وجملة خبرها
- المبحث الثامن: الشاهد الحديثي في المعنى
- خاتمة.

المبحث الأول: قراءة في مقدمة المحتسب

أفصحت مقدمة المحتسب عن اعتقاد مؤلفه في القراءات القرآنية، إذ قسّم القراءات القرآنية قسمين، قسم أجمع عليه أكثر علماء الأمصار في عصره، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، رحمه الله، كتابَه الموسوم بقراءات السبعة، وقسم آخر سُمِّي في زمان ابن جني شاذا؛ أي: خارجا عن قراءة القراء السبعة التي جمعها ابن مجاهد، كما قسّم القراءات الشاذة قسمين: قسم عارٍ عن الصنعة، وليس فيه لطائف وغرائب، وهذه القراءات مستبعدة عن محتسبه، وقسم آخر يحتاج إلى توضيح غوامضه، وبيان لطائفه، حيث وصفه ابن جني فقال: "ما شذّ عن السبعة، وغمُض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعوَّل عليه،" وهي القراءات التي احتج لها ابن جني.

نفى ابن جني أن يكون الغرض من تأليفه المحتسب إجازةً للقراءات الشاذة، أوتسويغا لمخالفة إجماع القراء الثقات من أهل الأمصار مُوكِّدًا أن هدفه بيان وجوه قوة القراءات الشاذة، فهي صحيحة الرواية، ولها أصول في العربية. قال ابن جني: "غرضنا منه أن نُري وجه قوة ما يسمَّى الآن شاذا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه [أي: بثقله] آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه." (ابن جني، 2004: 1/ 32) وأقرّ ابن جني أنّه لا يُقرأ بالشاذ في التلاوة، مخافة الانتشار؛ ولكنه وقف مدافعا عن شواذ القراءات في كتابه، لأنه يعتقد قوة إعراب هذا المسمّى شاذا؛ وخروجها عن السبعة ليس غضا من شأنها، أو تهمة لها؛ فهي قراءات صحيحة الرواية والسند إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وإن قصُر بعضها عن صحة السند

فإنّ له وجهاً من الإعراب يدعو إلى البحث والغوص في نفائس العربية، وهذا يعني أنه قد تحرّى الصحة في رواية شواذ القراءات؛ وعدّه من قبيل ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه﴾ (الحشر: 7) فالشواذ من القراءات ـــ عنده ـ تستوي مع السبعة لابن مجاهد في أنهما جميعا مرويان مسندان إلى السلف، رضي الله عنه، وأنهما متساويان في قوة الإعراب، أما الفرق بينهما فحدَّده بأنّ القارئ بالسبعة شاعت قراءته، واعتاد الناس الأخذ عنه، وشواذ القراءات خلاف ذلك. (ابن جني، 2004: 1/ 33) كما يُفهم من قوله: "فإن قصُر شيءٌ منه عن بلوغه إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلن يقصُر عن وجه من الإعراب داعٍ إلى الفسحة والإسهاب."(ابن جني، 2004: 1/ 33) أنّ كتاب المحتسب ضم بين دفتيه قراءات صحيحة السند إلى رسولنا الكريم، صلوات الله وسلامه عليه، وقراءات مقطوعة السند، ولكنها لها وجوه في العربية، وهذا يفسّر تعقيبه على بعض القراءات التي أوردها في كتابه، نحو قوله: "وللقراء في نحو هذا عادة." (ابن جني، 2004: 2/ 24) فالقراءة الصحيحة سُنّة متبعة، وليست عادة، وكذلك قوله: "وهذا يدل على أنّ بعض القراءة يُتخيَّر بلا رواية، ولها نظائر." (ابن جني، 2004: 2/ 15) والخلاصة أنّ شواذ القراءات التي احتج لها ابن جني ضربان: ضرب موثوق في قرّائه، وتواتر الروايات فيه، وضرب غير موثوق في روايته، وهو عادة القراء من دون رواية موثوق فيها.

المبحث الثاني: قيمة الشاهد الحديثي في المحتسب

دافع ابن جني عن شواذ القراءات، واحتجّ لها معتمدا على الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا، وقد بينت فهارس تحقيق كتاب المحتسب أنّ استشهاده بالشعر فاق استشهاده بغيره من الشواهد، وجاء الاستشهاد بالقرآن الكريم في المرتبة الثانية بعد الشعر من حيث عدد الشواهد؛ أما استشهاده بالحديث فقد كان في اثنين وعشرين موضعا من كتابه، برزت فيها قيمة الشاهد الحديثي، التي تتلخص في العرض الآتي:

أولا: أمانة الصحابة والتابعين في نقل القراءات القرآنية:

أورد ابن جني واقعة تَسْفِرُ عن قيمة الشاهد الحديثي وقعت بين الأعمش (أبو محمد سليمان بن مهران، تابعيّ، عالمٌ بالقرآن والحديث والفرائض، 148هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (زبَّان بن عمّار التميميّ، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، 154هـ). (الزركلي، 2002: 3/ 41، 135) ملخصها أنّ الأعمش روى حديثا عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في حلقة درس له، وكان أبو عمرو بن العلاء حاضرا، واعترض مُخَطِّئا رواية الحديث؛ فأصرّ الأعمش على صحة روايته، ولما سأل عن المُعْتَرِضِ

أُخْبِر أنه أبو عمرو بن العلاء؛ فعظّمه وأصْـــغَى إليه، فالأعمش متيقّن من روايته، ولكنّ إصـــغاءه لأبي عمرو إجلالٌ لعالم بالقرآن واللغة والأدب. والمهم في عرض هذه الواقعة توظيف ابن جني لها في كتابه؛ فقد جاء بها لبيان خُلُق السلف الصالح، وقوّة عربية مايروونه، فرواية الحديث التي رواها الأعمش "يتخولنا بالموعظة" صحيحة في العربية، وذكر ابن جني أنّ معنى يتخولنا: يتعهدنا، واستشهد لهذه الرواية بشاهد شعري. (ابن جني، 2004: 1/ 86) فكما بدا الأعمش ثقة في رواية الحديث؛ فهو كذلك في رواية القراءة القرآنية.

وتتجلّى قيمة الشاهد الحديثي عند ابن جني، عندما ينقل استشهاد السلف به على صحة القراءة، حيث نقل استشهاد أنس بن مالك بالحديث على صحة قراءاته (وأنس بن مالك صاحب رسول الله وخادمه، وكنيته أبو ثمامة، وأبو حمزة روى عنه رجال الحديث ألفين ومئتين وســـتة وثمانين حديثا. (93هـ) (الزركلي، 2002: 2/ 25) ويعقّب ابن جني على استشهاد أنس بالحديث أنَ مثل هذا الحديث هو الذي سوّغ انتشار القراءات الشاذة، فكلها مرفوعة إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم. (ابن جني، 2004: 2/ 367) وتنبغي الإشارة هنا إلى أنّ ابن جني لم يعقب بمثل ذلك على أبي السَّمَّال (قعنب العدوي إمام في العربية، وله قراءة شـــاذة. 160 هـ) (الســـيوطي، 1965: 2/ 265) عندما فُسِّـــرت قراءته لقوله تعالى ﴿فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾ (الإسراء: 5) بقوله "حاسوا وجاسوا واحد." وإنما عقّب بقوله: "هذا يدل على أنّ بعض القراءة يتخير بلا رواية، ولذلك نظائر." (ابن جني، 2004: 2/ 15) وكأنه لا يثق في قراءة أبي الســـمّال، ويتأكد ذلك بقول الإمام القرطبي:"وأما مايؤثر عن أبي السَّـــمَّال ومن قارنه فإنه لا يوثق به."(القرطبي، 1965: 1/ 47) ولقوة الشاهد الحديثي لدى ابن جني صار حُجَّة ينتصر به لصحة سند القراءة القرآنية؛ فهو لم يســـتشـــهد بالحديث على قراءة أبي السّـــمَّال، كما فعل مع قراءة أنس وموضـــع الاستشهاد واحد.

ثانيا: وظيفة الشاهد الحديثي في المحتسب:

انفرد الشاهد الحديثي عند ابن جني دليلا على توجيه القراءة الشاذة؛ فكان كافيا لإثبات قوة استعمالها في العربية؛ مثل: اشتقاق مرغم من الرغم، (ابن جني، 2004: 1/ 195) والحذف من بنية الاسم، (ابن جني، 2004: 1/ 343) وبيان معنى كلمة، أو تركيب، (ابن جني، 2004: 1/ 351، 360 ـــــ 2/ 246، 361) والدلالة على صحة مذهب سيبويه في "أنّ الألف والنون إذا جاءتا بعد المضاعف كانتا بحالهما وهما بعد غير المضاعف،" نحو رشدان وغيَّان. (ابن جني، 2004: 1/ 88) كما أخذ الشاهد الحديثي الترتيب الثاني في الاستشهاد بعد بالقرآن الكريم في بعض مواضع الاستشهاد، (ابن جني،

2004: 343/1، 360) وأخذ الترتيب الأول؛ فيأتي قبل الشاهد الشعري في الاستشهاد، (ابن جني، 2004: 1/ 91) وقد يأتي ابن جني بالشاهد الحديثي، ليوضح مافيه من شذوذ عن القاعدة الصرفية، وذلك عندما استحسن تفسير الحديث (ارجعن مأزورات) على وجهين: الأول: قلب الواو ألفا، والآخر: قلب الواو همزة للإتباع. (ابن جني، 2004: 2/ 332) أو يأتي به مفسِّرا للفظة وردت في الشعر، (ابن جني، 2004: 1/ 334) أو يأتي به تقوية لإعراب الجملة، وقد حدث ذلك في موضع واحد عندما وافق أحد الشواهد الحديثية التركيب الإسنادي لقراءة قرآنية؛ فأخذه ابن جني مجالا لتحليل النص، وبيان الأوجه التي يحتملها الإعراب، وهو من شواهد سيبويه الحديثية مع اختلاف موضع الاستشهاد عند سيبويه. (ابن جني، 2004: 2/ 33) وتتّضح أهمية الشاهد الحديثي عند ابن جني في استشهاده بثلاثة أحاديث في موضع واحد، وذلك في تفسير قراءة الضم في قوله تعالى ﴿والغوا فيه﴾ ففسر اللغو باختلاط القول في تداخله، واعتمد في تفسيره هذا على حديث " من قال في الجمعة صه فقد لغا،" وفسر الحديث بإطالة الكلام والتخليط فيه، ودعّم تفسيره بحديث "إياكم وملغاة أول الليل" والملغاة مَفْعَلة تحمل دلالة كثرة الحدث في المكان: فدلت على كثرة الحديث، واستدل على هذا المعنى بحديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، "فجدب لنا السَّمَرَ، أي: عابه." (ابن جني، 2004: 2/ 246) وكذلك استشهاده بحديثين على موضع واحد (ابن جني، 2004: 2/ 16، 17)

ثالثا: نسبة الشاهد الحديثي في المحتسب:

اختلف طرائق عرض الشاهد الحديثي في المحتسب، فقد يأتي مسبوقا بلفظ "الحديث المرفوع،" (ابن جني، 2004: 1/ 195 ـ 2/ 246) والمرفوع مصطلح يدل على الحديث الذي ينتهي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في نقل رواة الحديث، (الصالح، 1988: 10 ـ 11) وهذا دليل على تحرّي ابن جني صحة سند المرويّ عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وقد يذكر لفظ الحديث من دون وصف، نحو "في الحديث" (ابن جني، 2004: 1 / 91، 186، 360 ـ 2/ 118، 246) وقد نسبه إلى الرسول، صلى الله عليه وسلم، في أكثر من موضع: "قال" أو "قول النبي، صلى الله عليه وسلم." (ابن جني، 2004: 1/ 343، 351 ـــ 2/ 17، 33، 45، 205، 361) وقد يذكر الضمير الدال على الرسول، صلى الله عليه وسلم، وذلك في: "قوله عليه السلام،" أو "قال عليه السلام." (ابن جني، 2004: 1/ 334 ـــ 2/ 332) وقد جاء شاهد حديثي واحد غير منسوب، واكتفي بذكر: "ومنه قولهم..." والضمير المضاف إلى القول (هم) يحتمل في مدلوله أن يكون المراد قول العرب، أو قول اللغويين، أو قول رواة الحديث. وعلى الاحتمال الأخير يكون الحديث ذائعا على الألسنة فلم يتقيّد بنسبته. (ابن جني، 2004: 2/ 16)

رابعا: رواية نص الشاهد الحديثي في المحتسب:

لم يتبع ابن جني طريقة واحدة في رواية الشـــاهد الحديثي؛ فتارة يأتي نصـــا كاملا موافقا لروايته في بعض كتب الحديث، وتارة أخرى تختلف بعض ألفاظه، والنص يكون كاملا. (ابن جني، 2004: 1/ 88 ، 195 ـــــــ 2/ 16) وقد خالفت رواية شاهد حديثي واحد روايته في بعض كتب الحديث في موضع الاستشهاد نفسه، وعلى رواية كتب الحديث يبطل الاستشهاد به. (ابن جني، 2004: 2/ 17) ولعل بعض الأحاديث الشريفة كانت شائعة في عصر ابن جني؛ فلم يُعنَ بكتابة نص الحديث كاملا، فجاءت الشواهد أجزاء من نصوص الحديث. (ابن جني، 2004: 1/ 91، 186، 343، 351، 360 ـ 2/ 33، 45،118، 205، 246، 332، 361)

المبحث الثالث: الشاهد الحديثي في صحة رواية القراءة الشاذة

أولا: حسن الظن بالعلماء في صحة الرواية:

قال ابن جني: "روى الأعمش أنّ النبيّ، صـــلّى اللهُ عليه وســـلّم، كان يتخوَّلُنا بالموعظة" (ابن جني، 2004: 1/ 86) وفي بعض كتب الحديث ورد أنه "... حدثنا ســـفيان عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال : كان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، يتخوَّلنا بالموعظة في الأيام مخافة السآمةِ علينا." (الترمذي، 1996: 4/ 534) ومما جاء أنه "كانَ ابنُ مسعود، رضي الله عنه، يُذَكِّرُنا في كُلِّ خَمِيسٍ فقالَ له رَجُلٌ: يا أبا عبدِ الرَّحْمَنِ لَوَدِدْتُ أنَّكَ ذَكَّرْتَنا كُلَّ يَومٍ؟ قالَ: أما إنَّه يَمْنَعُنِي مِن ذلكَ أنِّي أكْرَهُ أنْ أُمِلَّكُمْ، وإنِّي أتَخَوَّلُكُمْ بالمَوْعِظَةِ، كما كانَ رسـول الله، صَـلَّى اللهُ عليه وسـلَّمَ، يَتَخَوَّلُنا بها، مَخافَةَ السَّـآمَةِ عَلَيْنا. متفق عليه." (النووي، رقم الحديث 699 ، 198 / موقع البوابة الحديثية، 13/ 3/ 2020 ـــ البخاري، كتاب العلم: رقم الحديث 70)

موضع الاستشهاد:

حكم ابن جني بالشـذوذ على قراءة فتح الشـين من عشـرة في قوله تعالى ﴿اثْنَتَا عَشْـرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة: 59) ونسب هذه القراءة إلى الأعمش،(ابن جني، 2004/ 1: 85) كما قرأها بكسر الشين وإسكانها، وكلها في لغات العرب. (البناء، 2001: 180) وتنبغي الإشـــارة إلى أنّ معظم اللهجات العربية تنفر من توالي المقاطع المتحركة، وتختلف نســبة النفور من موضـــع إلى آخر؛ فبنو تميم "يســكنون العين المكســورة والمضمومة من الكلمة الثلاثية اسما كانت أو فعلا؛ فيقولون في رجُل، ونمِر، وظرُفَ، وعَلِمَ: رجْل، ونمْر، وظرْفَ، وعَلْمَ. (ابن مالك، 1990: 3/ 440) والأصل تحريكها، وهذا ما صرح به سيبويه عندما وضع بابا في كتابه، عنوانه: باب ما يُسكّن استخفافا، وهو في الأصل متحرك، وهو في الأسماء الثلاثية نحو:

فَخِذ وكَبِد وعَضُد والرجُل؛ فقالوا فيها: فخْذ، وكَبْد، وعَضْد والرَّجْل،(سيبويه، 1975: 4/ 113) والمقصود هنا تسكين المضموم والمكسور، أما المفتوح فلا يُسكَّن؛ "لأن الفتح أخفّ من الضم والكسر."(سيبويه، 1975: 4/ 115) وقد كثرت التغيرات في ألفاظ العدد؛ قال ابن جني: "ينبغي أن يُعلم أنَّ ألفاظ العدد قد كثُر فيها الانحرافات والتخليطات، ونُقِضَتْ في كثير منها العادات؛"(ابن جني، 2004: 1/ 85) فعلى سبيل المثال العدد عشرة، حدثت فيه تغيرات، وخالف اللسان العربي عادته، وانحرف عن دأبه مع الكلمات المشابهة عند نطقه للعدد عشرة؛ فأهل الحجاز يكسرون الحرف الثاني، ويقولون: نَبِقة، وفَخِذ. وبنو تميم يسكنونه، نحو نَبْقة، وفخْذ. والعدد عشرة ـ لما رُكِّبَ أحد عشر واثنا عشر ـ تغيّر حاله؛ فبنو تميم يكسرون الشين: اثنتا عشِرة، والحجازيون يسكنونها: اثنتا عَشْرة. ولما جازت هذه التغيرات في أحد عشر ساغ أن يقال: اثنتا عَشَرة، بفتح الشين، وهي قراءة الأعمش. (ابن جني، 2004: 1/ 85)

بعد أن بيّن ابن جني توجيه شذوذ قراءة الأعمش، ووضح أصلها في كلام العرب؛ قال: "وينبغي أن يكون قد روى ذلك رواية، ولم يره رأيا لنفسه [أي الأعمش]. وعلى ذلك ما يُروى: من أنّ أبا عمرو حضر عند الأعمش؛ فروى الأعمش: أنّ النبيّ، صلى الله عليه وسلم، كان يَتَخَوَّلُنا بالموعظة. فقال أبو عمرو: إنما هو يَتَخَوَّنُنا بالنون، فأقام الأعمش على اللام، فقال له أبو عمرو إن شئت أعلمتك أنّ الله لم يعلمك من هذا الشأن حرفا فعلت، فسأل عنه الأعمش، فلما عرف أبا عمرو كبُر عنده وأصغى إليه، وعلى هذا الذي أنكره أبو عمرو صحيح عندنا؛ وذلك أن معنى يتخولنا: يتعهدنا."(ابن جني، 2004: 1/ 86) ويفهم من نص ابن جني أمورٌ: أولها: حضورُ أبي عمرو بن العلاء (154هـ) حلقة درس للأعمش (148هـ) دليلٌ على علوّ مكانة الأعمش العلمية في القرآن والحديث والفرائض. ثانيها: إصغاء الأعمش لأبي عمرو ابن العلاء وتوقيره. ثالثها: لم يتراجع الأعمش عن رواية حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ وإنما أصغى لأبي عمر بن العلاء احتراما، وتوقيرا له، وهذا من قبيل إجلال العلماء، وتعظيمهم. ورابعها: إقرار ابن جني صواب لفظ (يتخولنا)، مع حسن ظنه في صحة رواية الأعمش، وهو موضع الاستشهاد بالحديث.

وجدير بالذكر أنّ الرواية في معظم كتب الحديث باللام (يتخولنا)، حيث أخرجه البخاري، في كتاب العلم، باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة، برقم (70) وأخرجه مسلم في صحيحه رقم 2821 ، وفي صحيح ابن حبان رقم 4524 ، وعند الطبراني في المعجم الأوسط 88 / 6 ، وفي مسند ابن حنبل 55 / 6 ، وفي جامع الترمذي برقم 2855. (موقع البوابة الحديثية، 15 / 3 / 2020)

ثانيا: دفع شبهة قراءة القرآن بالمعنى عن الصحابة:

ذكر ابن جني: "قوله عليه السلام: نزل القرآن بسبعة أحرف كلها شاف كاف."(ابن جني، 2004: 1: 296) وجاء في بعض كتب الحديث أنّه سَمِعَ أُبيٌّ بن كعب قراءةً من رجلٍ يُخالف فيها قراءته؛ فسأله عن مصدر قراءته؛ فأخبره الرجل أنها قراءة رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ فقال أُبيّ: "لا تفارقني حتى نأتيَ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأتيتُه؛ فقلت: يارسول الله، إنّ هذا خالف قراءتي في السورة التي علّمتني، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: اقرأ يا أُبيّ، فقرأتُها، فقال لي رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أحسنت، ثم قال للرجل: اقرأ، فقرأ، فخالف قراءتي، فقال له رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أحسنت، ثم قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: يا أُبَيُّ، إنّه أُنْزِلَ القرآنُ على سبعة أحرفٍ كُلُّهُنَّ شافٍ كافٍ."(النَّسائي، 1: 153 ـ 154)

موضع الاستشهاد:

احتجّ ابن جني بجزء من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على صحة قراءة أنس بن مالك، وهو صاحب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وخادمه، كناه الرسول، عليه الصلاة والسلام، بأبي حمزة، (91هـ). (العسقلاني، 1995: 1/ 275 ـ 276) حيث روى الأعمش،(148هـ) قراءة أنس (يَجْمِزون) من قوله تعالى: ﴿لَوَلَّوا إليه وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ (التوبة: 57) وذكر أنّ بعضهم عقّب على أنس؛ فقال له: "وما يجمزون؟ إنما هي يجمحون. فقال [أنس]: يجمحون ويجمزون ويشتدون واحد."(ابن جني، 2004: 1/ 296) قال ابن جني: "ظاهر هذا أنّ السلف كانوا يقرأون الحرف مكان نظيره من غير أن تتقدم القراءة بذلك، لكنه لموافقته صاحبه في المعنى. وهذا موضع يجد الطاعن به إذا كان هكذا مطعنا." (ابن جني، 2004: 1/ 296)

وهنا عرض ابن جني شبهة قراءة القرآن بالمعنى، وافترض أن يقول الطاعن: "ليست هذه الحروف كلها عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ولو كانت عنه لما ساغ إبدال لفظ مكان لفظ، إذ لم يثبت التخيير في ذلك عنه، ولما أنكر أيضا عليه: يجمزون." (ابن جني، 2004: 1/ 296)

والمعنى أنّ الطاعن في القراءة يقول: إنّ أنس بن مالك، رضي الله عنه، غيّر لفظ القرآن، وجاء بمرادفه، ولم يذكر أنه اختار إحدى القراءات التي سمعها عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وإنّ الأفعال (يجمحون) و(يجمزون) و(يشتدون) لم تُسمع كلها عن النبي، صلى الله عليه وسلم.

ويدفع ابن جني هذه الشبهة بقوله: "إنّ حُسْنَ الظن بأنس يدعو إلى اعتقاد تقدُّم القراءة بهذه الأحرف الثلاثة التي هي (يجمحون) و(يجمزون) و(يشتدون)؛ فيقول: اقرأ بأيّها شئت، فجميعها قراءة مسموعة عن النبيّ، صلى الله عليه وسلم؛ لقوله عليه السلام: نزل القرآن بسبعة أحرف كلها شاف كاف."(ابن جني،

2004: 1/ 296) ويستطرد ابن جني في دفع شبهة قراءة القرآن بالمعنى دون سماع عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ فيفترض الاعتراض على قراءة الأحرف الثلاثة: (يجمحون) و(يجمزون) و(يشتدون) بأنها أحرف لم تسمع إلا عن أنس بن مالك؛ فيقول: "فإن قيل: لوكانت هذه الأحرف مقروءا بجميعها، لكان النقل بذلك قد وصل إلينا. قيل: أوَ لا يكفيك أنسٌ موصّلا لها إلينا؟ فإن قيل: إن أنسا لم يَحكِها قراءة وإنما جمع بينها في المعنى، واعتل في جواز القراءة بذلك، لا بأنه رواها قراءة متقدمة. قيل: قد سبق من ذكر حسن الظن ما هو جواب عن هذا."(ابن جني، 2004: 1/ 296) والاعتراض هنا يكمن في جواب أنس، رضي الله عنه، فلم يقل: إنه سمع من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وإنما علل القراءة باتحاد المعنى في الأحرف الثلاثة. وابن جني يؤكد أنّ أنس بن مالك سمع الأفعال (يجمحون) و(يجمزون) و(يشتدون) كلها عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مستندا على حُسْن الظن بأنس، وعبّر عن ذلك في صورة بيانية "إنّ حُسْنَ الظن بأنس يدعو...؛ فيقول..." فيجعل حُسْنَ الظن إنسانا يدعو، ويقول: اقرأ بأيّها شئت، فجميعها قراءة مسموعة عن النبيّ، صلى الله عليه وسلم ويستشهد بحديث الرسول، عليه الصلاة والسلام.

وعلى صحة رواية القراءة الشاذة جاء الشاهد الحديثي: "إنّ جبريل أتى النبيّ، صلى الله عليه وسلم، فقال: اقرأ على سبعة أحرف، مالم تخلط مغفرة بعذاب، أو عذابا بمغفرة." (ابن جني، 2004: 2/ 367) فقد رُوي أنّ جبريل، عليه السلام، جاء إلى "النبيّ، صلى الله عليه وسلم، فقال: اقرأ على حرف، قال: فقال ميكائيل: استزده، فقال: اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل: استزده، حتى بلغ إلى سبعة أحرف، فقال: اقرأه، فكلٌّ كافٍ شافٍ إلا أن تَخْلِطَ آية رحمةٍ بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، على نحو: هَلُمَّ، وتعالَ، وأَقْبِلْ، واذْهَبْ، وأَسْرِعْ وعجِّلْ."(الطحاوي، 8/ 126 ــ 127) ومعنى الحديث قريب مما ورد "عن أم أيوب عن النبيّ، صلى الله عليه وسلم، قال: نزل القرأن على سبعة أحرف، أيها قرأت أصبت."(الهيثمي، 7: 154)

موضع الاستشهاد:

نقل ابن جني استشهاد أنس بن مالك بالحديث على توضيح قراءته (حَطَطْنَا عنك وزرك) من قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾ (الشرح: 2) حيث قيل لأنس بن مالك، رضي الله عنه: "يا أبا حمزة ﴿ووضعنا﴾ قال: وضعنا وحللنا وحططنا عنك وزرك سواء. إنّ جبريل أتى النبيّ، صلى الله عليه وسلم، فقال: اقرأ على سبعة أحرف، مالم تخلط مغفرة بعذاب، أو عذابا بمغفرة." (ابن جني، 2004: 2/ 367)

فهذه الأحرف نقلها أنس بن مالك عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهي المسوّغ لانتشار القراءة الشاذة.

وجدير بالذكر أنّ الصحابة قد استغنوا عن رخصة قراءة القرآن على سبعة أحرف "بكثرة الحفظة للقرآن، ومن نشأ على حفظه صغيرا؛ فحسموا مادة ذلك بنسخ القرآن على اللفظ المنزل غير اللفظ المرادف له، وصار الأصل ما استقرت عليه القراءة في السَّنَة التي توفي فيها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بعدما عارضه به جبريل، عليه السلام، في تلك السنة مرتين، ثم اجتمعت الصحابة على إثباته بين الدفتين، وبقي من الأحرف السبعة التي كان أبيح القراءة عليها ما لا يخالف المرسوم، وهو ما يتعلق بتلك الألفاظ من الحركات والسكنات والتشديد والتخفيف وإبدال حرف بحرف يوافقه في الرسم، ونحو ذلك."(المقدسي، 2003: ص 85)

المبحث الرابع: الشاهد الحديثي في الاشتقاق

أولا: اشتقاق مَرْغَم من الرَّغْم:

قال ابن جني: "ومنه الحديث المرفوع إذا صلى أحدكم فليُزِم جبهته وأنفه الأرض حتى يخرج منه الرَّغْمُ، أي حتى يَذلّ ويخضع لله، عز وجلّ." (ابن جني، 2004: 1/ 195) ورواية الحديث عنده موافقة للرواية في بعض كتب الحديث: "إذا صَلَّى أَحَدُكُم فلْيُلْزِمْ جَبْهَتَه وأَنْفَه الأرضَ حتى يَخْرُجَ منه الرَّغْمُ، أي: حتى يَظْهَرَ ذُلُّه وخُضوعُه."(ابن الأثير، ص 1645)

موضع الاستشهاد:

ذكر ابن جني قراءة (مَرْغَم) في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾(النساء: 99) وقال: "ينبغي أن يكون هذا إنما جاء على حذف الزيادة من راغَمَ، فعليه جاء مَرْغَم، كمضرب من ضَرَبَ ومَذْهب من ذهب. وأصل هذه المادة ر غ م ؛ فمنه الرغام: التراب، وهو إلى الذل والشدة، والمُراغِم: المُعارُّ الذي يروم إذلال صاحبه، ومنه الحديث..."(ابن جني، 2004: 1/ 195) ويتضح أنّ استشهاده بالحديث يدور حول الاشتقاق من مادة ر غ م؛ فالرّغْم: التراب، بدليل ماجاء في الحديث "حتى يخرج منه الرَّغْم" أي: يخرج التراب، وتعقيب ابن جني بقوله: "حتى يَذلّ ويخضع لله عز وجلّ" فيه دلالة على استعارة الرّغْم للذل والخضوع. والرَّغام: "التراب الرقيق، ورَغِمَ أنفُ فلان رَغْمًا: وقع في الرَّغام، وأَرْغَمَهُ غَيرُه... ثم تُستعار المُراغَمَة للمنازعة."(الأصفهاني، ص205) كما أنّ مَرْغَما قد يكون اسم مكان أو مصدراً ميميا؛ حيث جعله مثل مضرب ومذهب؛ فالمصدر الميمي من الثلاثي على وزن مفْعَل، وكذلك اسم المكان من الثلاثي يُشتق على وزن مَفْعَل إذا كان مفتوح العين، نحو: "قد رَغِمَه ورَغَمَه

يَرْغَم."(ابن منظور، 1997: ر غ م) وفسّر ابن جني اسم الفاعل من راغم (مُراغِم) بقوله: المُعارّ الذي يروم إذلال صاحبه، أي: المقاتل الذي يطلب إذلال من يقاتل؛ من مادة ع ر ر؛ وفي اللسان "عارّه مُعارّة وعِرارا: قاتله وآذاه."(ابن منظور، 1997: ع رر) وذكر الفراء أنّ مُراغَما ومُراغَمَة مصدران، وهما المذهب في الأرض.(الفراء، 1980: 1/ 284) وفي التفسير: "أن يُرغِم كلُّ واحد من المتنازعين أنف صاحبه، بأن يغلبه على مراده؛ فكأنّ كفار قريش أرغموا أنوف المحبوسين بمكة؛ فلو هاجر منهم مهاجرٌ لأرغم أنوف قريش لحصوله في منعة منهم، فتلك المنعة هي موضع المراغمة."(القرطبي، 1965: 5/ 348)

وخلاصة القول: إنّ (مَرْغَما) و(مُراغَمًا) يتضمنان المعنى نفسه، فكلاهما اسم مشتق ر غ م، الأول: من الثلاثي المجرد رَغِم، والآخر: من الثلاثي المزيد رَاغَمَ.

ثانيا: اشتقاق الزّي من زوى:

قال ابن جني: "من قول النبيّ، صلى الله عليه وسلم، زُوِيت لي الأرض، أي جُمِعت."(ابن جني، 2004: 2/ 45) والحديث "عن ثوبانَ مولى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: زُوِيت لِيَ الأرْضُ حتَّى رأيتُ مَشَارِقَها ومَغَارِبَها، وأُعْطِيتُ الكَنْزَينِ الأصفرَ والأبيض."(الطبراني، 1995: 8/ 200)

موضع الاستشهاد:

في قوله تعالى ﴿وكَمْ أهْلَكْنا قَبْلَهم مِنْ قَرْنٍ هُمْ أحْسَنُ أثاثًا وريًّا﴾ (مريم: 73) وَرَدَتْ قراءات في (رِيًّا): الأولى: رئيا، بالهمز، والثانية: ريًّا، بتشديد الياء من غير همز، والثالثة: رياء، بياء بعدها ألف ممدودة، الرابعة: ريا، من غير همز ولا تشديد، والخامسة: زيّا، بالزاي وتشديد الياء. (الفراء، 1980: 2/ 171. البناء، 2001: ص379، ص 380) وفسّر ابن جني القراءة الأخيرة بقوله: "وأما الزّيّ، بالزاي ففِعْل من زَوَيْت؛ وذلك أنّه لا يقال لمن له شيء واحد زِيّ، حتى تكثر آلته المستحسنة؛ فهي إذًا من زَوَيْت، أي جمعت. ومن قول النبيّ، صلى الله عليه وسلم، زُوِيت لي الأرض، أي جُمِعت."(ابن جني، 2004: 2/ 45) ويتضح أنّه استشهد بالحديث على اشتقاق الزّيّ من الفعل زَوَى؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء. و"الزِّيُّ: هو البزَّة الحسنة والأدوات المجتمعة مأخوذُ من زَوَى كذا يَزْويه أي جمعه؛ لأنّ صاحب الزِّيّ يجمع مايزينه."(السمين الحلبي، 1996: 2: 155)

المبحث الخامس: الشاهد الحديثي في تغيرات بنية الاسم

أولا: زيادة الألف والنون في المضعف الثلاثي:

قال ابن جني: "ورد في الخبر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنَّ قوما وردوا عليه، فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: بنو غيَّان، فقال عليه السلام: بل أنتم بنو رشدان." (ابن جني، 2004: 1/ 88) وفي كتب الأثر أن وفد قبيلة جُهنية قدم إلى مدينة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وفيهم "عبد العُزَّى بن بدر بن زيد بن معاوية الجُهني من بني الرَّبَعَة بن رشدان بن قيس بن جهينة، ومعه أخوه لأمّه أبو رَوْعة، وهو ابن عم له، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لعبد العُزَّى: أنْتَ عَبْدُ الله، ولأبي رَوْعة: أنت رُعْتَ العدُوَّ إن شاء الله، وقال: من أنتم؟ قالوا: بنو غيَّان، قال: أنتم بنو رَشْدان، وكان اسم واديهم غوَى فسمَّاه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، رُشْدا."(ابن سعد، 2001: 1/ 287)

موضع الاستشهاد:

عرض ابن جني قراءة ضم القاف في (قُثَّائها) من قوله تعالى ﴿وإذْ قُلْتُمْ يا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ (البقرة: 60) وبيّن أنّ وجه قراءة الضم كثرة استعمال صيغة فُعّال في أسماء الأعشاب؛ فقال: "الضم في القُثاء حَسن الطريقة؛ وذلك أنه من النوابت، وقد كثر عنهم في هذه النوابت الفُعّال كالزُّبَّاد، والقُلَّام، والعُلَّام، والثُّفَّاء."(ابن جني، 2004: 1/ 87) وهذه أسماء أعشاب؛ فالزُّبَّاد: نبات له ورق عراض، يأكله الناس.(ابن منظور، 1997: ز ب د) "والعُلَّام: الحنّاء، ... والقُلَّام: ضرب من الشجر، وهو من الحَمض،"(الفارابي، 2003م: ص 179. 180) أما الثُّفَّاء فقيل: الخردل، أو حبّ الرّشاد.(ابن منظور، 1997: ث ف ء)

ووجد ابن جني في ذلك علة لأبي الحسن الأخفش الذي "يقول في رُمَّان: إنّه فُعَّال؛ لأنه من النبات، وقد كثُر فيه الفُعَّال على ما مضى؛"(ابن جني، 2004: 1/ 87) وكثرة وزن فُعَّال عنده في النبات، وليست في الأبنية؛(ابن منظور، 1997: ر م ن) فرُمَّانٌ اسم من مادة (ر م ن) ولا يُمنع من الصرف إذا جاء علما لرجل. وهذا مخالف لما جاء عند سيبويه إذ سأل الخليل عن رُمان؛ "فقال: لا أصرفُه، وأحملُه على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعرف."(سيبويه، 1973: 3/ 218) وهنا الخليل ذهب إلى اشتقاق رُمّان من (ر م م)، وحكم بزيادة النون، لأنه لا يوجد دليل على أصالتها، ولا يُعرف معنى لرمن. وفسّر ابن جني ذلك بقوله: "وأما قياس مذهب سيبويه فأنْ يكون فُعْلان بزيادة النون؛ لغلبة زيادة النون في هذه المواضع بعد الألف،"(ابن جني، 2004: 1/ 87) وبذلك يحمله على الأكثر، وهو زيادة الألف والنون. مرجّحا مذهب سيبويه بأنّ له وجه من القياس؛ فهو من مادة (ر م م) التي تحمل دلالة الاجتماع، والتضام،

والرُّمَّان "من معنى رَمَمْتُ الشـــيء: إذا جمعت أجزاءه، وهذه حال الرمان."(ابن جني، 2004: 1/ 87) أي: أنّ قِشِر الرمان يجمع حباته، ويجعلها متصلة مع بعضها. وقد رجح ابن جني مذهب سيبويه في أنّ زيادة الألف والنون بعد المضاعف مثل زيادتهما مع غيره، واستدل على صحته بماورد في نص الحديث: "أنَّ قوما وردوا عليه فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: بنو غيَّان، فقال عليه السلام: بل أنتم بنو رشدان." وعقّب على الحديث بقوله: "أفلا تراه كيف اشـــتق الاســـم من الغيّ والغواية حتى حكم بزيادة النون؛ لأنه قابله بضـده، وهو قوله: رشـدان، وترك أن يشـتقه من الغَيْن، وهو إلباس الغيم." (ابن جني، 2004: 1/ 88) وسـياق الحديث يدل على اشـتقاق غيّان من الغي، لأنه نقيض الرشـد، وغيّان مثل رمّان من المضـعف الثلاثي، فكما زيدت الألف والنون في رشـــدان ومَرْجان وسَـــعدان زيدت في غيّان ورمّان. أما موضـــع الاستشهاد بالحديث هنا فيلخصه قول ابن جني: "فكما يُحكم بزيادة النون في مثل هذا من غير التضعيف كذلك حُكِمَ بزيادتها مع التضعيف."(ابن جني، 2004: 1/ 88)

ثانيا: نيابة المصدر عن اسم المفعول:

ذكر ابن جني "قول النبي، صـلى الله عليه وسـلم: الراجع في هبته؛ أي موهوبه،" (ابن جني، 2004: 1/ 343) ورواية الحديث: "عن النبي، صلى لله عليه وسلم، قال: مَثَلُ الرَّاجع في هِبَتِهِ كالكلب، أكل حتى إذا شَبِعَ قَاءَ، ثم رَجَعَ فِيه، فأكله." (الطبراني، 1995: 4/ 173)

موضع الاستشهاد:

من سنن العرب في كلامها استعمال المصدر في موضع اسم المفعول، إذ جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِـــهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾(يوســـف: 18) كَذِبٌ: "معناه مكذوب، والعرب تقول للكذب: مكذوب، وللضـعف: مضـعوف، وليس له عَقْدُ رأي ومعقود؛ فيجعلون المصـدر في كثير من كلامهم مفعولا."(الفراء، 1980: 2/ 38) وجدير بالذكر أنّ هذا الاسـتعمال لا يخص المصـدر فقط؛ وإنما تنوب بعض المشـتقات الأخرى عن اســم المفعول، منها: فَعيل، نحو جريح، ومعناه مجروح. وفِعْل، نحو قِطْف، ومعناه مقطوف، وفَعُولـة، نحو ركوبـة، ومعنـاه مَركوبـة، وفِعـال، نحو كتـاب، ومعنـاه مَكْتُوب، وفُعَـال، نحو حُطَـام، ومعنـاه محطوم،(أبو المكارم، 2006: ص 248) وفِعَل، نحو شِـــرًى، ومعناه مَشْـــريّ، وهذا أحد الوجهين اللذين فسّر بهما ابن جني قراءة (بِشِرًى).(ابن جني، 2004: 1/ 343) من قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف، 31) حيث قال: "أراد ما هذا بِمَشْرِيٍّ، من قوله تعالى: ﴿وشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ أي باعوه، أي ما ينبغي لمثل هذا أن يباع؛ فوُضِـعَ المصـدر موضـع االمفعول."(ابن جني، 2004: 1/ 343) والباء حرف جر زائد،

ومجروره لفظ شرى، وهو مصدر سماعي لفعل ثلاثي، وقد جاء في اللسان "شرى الشيء يَشْرِيه شِرًى وشِراءً، واشتراه سِواءٌ، وشراه واشتراه: باعه."(ابن منظور، 1997: ش ر ي)

واستشهد ابن جني على هذا الاستعمال بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لكم صيدُ البحر﴾ (المائدة: 98) أي: مَصيده، وقوله تعالى: ﴿وهو الذي يبدأ الخلْقَ ثم يعيده﴾ (الروم: 26) أي: المخلوق، وأردفه بحديث "النبي، صلى الله عليه وسلم، الراجع في هِبتِه، أي: في موهوبه،" ثم قول العرب: هذا نسج اليمن، أي: منسوجه، وغفر الله لك عِلْمَه فيك، أي: معلومه، وهذا الدرهم ضرْبُ الأمير، أي: مضروبه.(ابن جني، 2004: 1/ 343) والملاحظ هنا أنّ الشاهد الحديثي جاء بعد الاستشهاد بالقرآن، وقبل الاستشهاد بمنثور العرب؛ وهذا دليل على قيمة الاستشهاد بكلام المصطفى، عند ابن جني؛ فهو في المرتبة الثانية بعد القرآن؛ وذلك ليثبت أنّ المصدر قد ينوب عن اسم المفعول في كلام العرب.

ثالثا: الحذف من بنية الاسم:

نقل ابن جني: "قول النبي، صلى الله عليه وسلم، كفى بالسيف شا." (ابن جني، 2004: 2/ 204) وروى الحسن البصري (110هـ) "في الرجل يجد مع امرأته رجلا، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: كفى بالسيف شا ـــــ يريد أن يقول: شاهدا، فلم يتم الكلام ـــــ حتى قال: إذًا يتبايع فيه السكران والغيران." (الصنعاني، 1972: 9/ 434) و"قال سعد بن عبادة، رضي الله عنه: إن رأى رجلٌ مع امرأته رجلا، فيقتله، تقتلوه، وإن أخْبَرَ يُجْلَد ثمانين، أفلا يَضْرِبُه بالسيف؟ فقال النبيُّ، صلى الله عليه وسلم: كفى بالسيف شا، أراد أن يقول: شاهدا، فأمسك. ثم قال: لولا أن يتَتَايَعَ الغَيْرانُ والسَكْرانُ في القتل. وجواب لولا محذوف، أراد: لولا تهافُتُ الغيران والسكران في القتل لتَمَّمْتُ على جعله شاهدا، أو لحكمت بذلك." (ابن الأثير، ص 488) ويروى "كفى بالسيف شاهدا." (السجستاني، 2009: 6/ 468)

موضع الاستشهاد:

قراءة رفع النون في قوله تعالى ﴿يس﴾ (يس: 19) حيث احتمل ابن جني تفسيرات لها؛ أولها: التقاء الساكنين، الياء والنون في ياسينْ؛ فحركت النون بالضم، (ياسينُ والقرآن)، وثانيها: إيسان، ومعناه إنسان في لغة طيئ، ويجمعونه على أياسين." (الأزهري، مادة أ س ن: 13/ 90) ثالثها: الحذف، والمقصود يا إنسان، فحذفت أحرف الكلمة ولم يبق إلا السين، وبني على الضم، لأنه منادى مثل قولنا : يازيدُ. وهذا هو موضع الاستشهاد بالحديث؛ قال ابن جني: "أراد يا إنسان؛ إلا أنه اكتفى من جميع الاسم بالسين؛ فقال: يَا سِينُ؛ فـــ (يا) فيه الآن حرف نداء، كقولك يارجلُ. ونظير حذف بعض الاسم قول النبيّ، صلى

الله عليه وسلم: كفى بالسيف شا، أي: شاهدا؛ فحذف العين واللام. وكذلك حذف من إنسان الفاء والعين، غير أنّه جعل ما بقي منه اسما قائما برأسه، وهو السين؛ فقيل: يا سِينُ."(ابن جني، 2004: 2/ 204)

رابعا: قلب الواو همزة:

قال ابن جني: "... وينبغي أن يحمل على هذا قوله عليه الســـلام: ارجعن مأزورات غير مأجورات، يريد: موزورات." (ابن جني، 2004: 2/ 332) وفي الحديث "خرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فإذا نسـوة جُلُوسُ، فقال: ما يُجْلِسُـكُنَّ؟ قلن: ننتظر الجنازة. قال: هل تغْسـلْنَ؟ قلن: لا. قال: هل تُدْلِينَ فيمن يُدْلي؟ قلن: لا. قال: فارْجِعْنَ مأْزوراتٍ غَيْرَ مأجُوراتٍ."(ابن ماجة، 1/ 502ـ 503)

موضع الاستشهاد:

بيّن ابن جني وجه قراءة (أُحِيَ) في قوله تعالى ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ ، (الجن: 1) فقال: "يقال أوحيت إليه، ووحَيتُ إليه."(ابن جني، 2004: 2/ 331) وفَعَلَ بمعنى أَفْعَلَ؛ حيث يقال: "وَحَيْتُ إليه وحْيًا وأوحيتُ: أشـــرت، وأيضـــا: كلمته بكلام يَخْفَى على غيره، وأيضـــا: كتبت إليه، و[وَحَى وأوحى] الله إلى أنبيائه: أرسل."(ابن القوطية، 2001: ص 152)وفسّر التغيير الذي طرأ على وَحَى بأنّ الواو ضمت ضما لازما للبناء (وُحِيَ)؛ فقُلِبَتْ همزة. وجاء بأمثلة لتوضـــيح ذلك، فقال: "ومثله أُعِدَ فهو مَوْعود، وأُرِثَ المالُ، فهو مَوْروث، ولا يجوز مأْعود لا مأْروث؛ لزوال الضمة عن الواو."(ابن جني، 2004: 2/ 331) وهنا يتضح أنّ الضـــم اللازم علةٌ لقلب الواو همزة، وهذا جائز ومطرّد؛ "لأنّ الضـــمة بعض الواو، فكأنه اجتمع واوان،"(الأســترابادي، 1982: 3/ 78) نحو وواصــل وأواصــل، واســتبعد الهمز في المَأْموق، لأنه من المَوْموق؛ فالواو ساكنة، وماقبلها مفتوح؛ فقلبت ألفا، كما قلبت في يَوْجَل؛ فقالوا ياجل، واستحسن أن تُفسَّر كلمة مأزورات في الحديث على هذا النحو؛ حيث قال: "وينبغي أن يُحمل على هذا أيضـــا قوله، عليه السلام، : ارجعن مأزورات غير مأجورات، يريد: موزورات، ثم تقلب الواو ــ لما ذكرنا ــ ألفا،" (ابن جني، 2004: 2/ 332) يريد أنّ أصل الكلمة مَوْزورات، الواو ساكنة، وهي فاء الكلمة، وماقبلها متحرك بالفتح؛ فقلبت الواو ألفا، فصـــارت مازورات، ثم قلبت الألف همزة. كما أعطى تفسـيرا آخر لقلب الواو همزة، وهو إتباع مأزورات لمأجورات، وقال: "يمكن أن يكون قلب الواو همزة هنا إتباعا لمأجورات."(ابن جني، 2004: 2/ 331) ومأزرات من الوزر، ومأجورات من الأجر، و"العرب إذا وازت حرفا بحرف أو قابلته أجرته على بنيته."(المؤدب، 2004: ص 348)

المبحث السداس: الشاهد الحديثي على تغيرات في بنية الفعل

أولا: افتعل بمعنى فعل:

قال ابن جني: "... وفي الحديث من اكْتَتَبَ ضَمِنًا كان له كذا." (ابن جني، 2004: 2/ 118) ورواية الحديث: "من اكتتب ضَمِنًا بعثه الله زَمِنًا،" (الخطابي، 1982: 1/ 408) وعن "ابن عمر، رضي الله عنهما، من اكتتب ضَمِنًا بعثه الله ضَمِنًا يوم القيامة. أي: كتب نفسه زَمِنًا، وأرى أنه كذلك، وهو صحيح؛ ليتخلّف عن الغزو."(الزمخشري، الفائق: 3/ 246. وينظر: ابن الأثير، ص 2484)والمعنى: أرى الضَّمِنُ الناسَ أنه مريض وهو يكذب؛ ليتخلف عن الجهاد. وجاء في شرح الحديث "من كتب نفسه في ديوان الزَّمْنَى ليُعْذَرَ عن الجهاد، ولا زَمَانة به، بعثه الله يوم القيامة زَمِنًا، ومعنى اكتتب أي سأل أن يُكتب في جملة المعذورين،"(ابن الأثير، ص 2484) والزمانة: الضمانة، وهي داء في الجسد، والزَّمِنُ: الضَّمِنُ، وهو المُبْتَلى، وقوم ضَمْنَى أي زَمْنَى.(ابن منظور، 1997: ض م ن) وقيل: هو من باب إبدال الزاي ضادا.(ابن فارس، 3/ 372)

موضع الاستشهاد:

قرئ الفعل اكتتب في قوله تعالى ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (الفرقان: 5) بضم الألف والتاء الأولى وكسر الثانية، أي: بالبناء للمجهول.

قال ابن جني: "اكتَتَبها معناه اسْتَكْتَبَها، لأنّه لم يكن أحد من المشركين يدَّعي أنّه [صلى الله عليه وسلم] يقرأ الكتب، وإذا كان كذلك فمعنى (أُكْتُتِبَها) إنما هو أُسْتُكْتِبَها، وهو على القلب، أي أُسْتُكْتِبَتْ له."(ابن جني، 2004: 2/ 117) وافْتُعِلَ معناه أُسْتُفْعِلَ له، وذكر أنه من باب القلب في كلام العرب؛ ففي (أُكْتُتِبَها) لم يَنُبِ المفعول به عن الفاعل، فالهاء العائدة على الأساطير في محل نصب مفعول به، ونائب الفاعل هو الفاعل نفسه، والتقدير: أساطير الأولين أُكْتُتِبَها، والمعنى أساطير الأولين أُسْتُكْتِبَتْ له.

وهنا إشارة إلى أن افتعل قد يحمل دلالة الطلب التي في استفعل، فالفعل استكتب معناه طلب الكتابة، والدليل إيضاح قراءة (أُكْتُتِبَها) بأُسْتُكْتِبَها، أي أُسْتُكْتِبَتْ له.

كما ذكر ابن جني إيضاحا آخر لهذه القراءة، وهو أُكْتُتِبَها بمعنى كُتِبَتْ له مستدلا بالحديث "من اكْتَتَبَ ضَمِنًا كان له كذا." وقال: "ليس ممتنعا أن يكون قوله (اكتتبها) كتبها وإن لم يلِ ذلك بيده، إلا أنه لما كان عن رأيه أو أمره نُسِبَ ذلك إليه، كقولنا: ضرب الأميرُ اللصَّ وإن لم يله بيده."(ابن جني، 2004: 2: 118) وقيل: الاكتتاب كناية عن الاختلاق.(السمين الحلبي، 1996: 3/ 374) وكأنه لم يكتبها على

وجه الحقيقة. أما القلب الذي حدث بين المرفوع والمنصوب في قراءة (أساطير الأولين أُكْتُتِبَهَا) ـــــ ببناء الفعل للمجهول ـ فتفسيره على النحو الآتي:

الهاء الواقعة مفعولا به في اكْتتبها عند البناء للمجهول تظل مفعولا به اكْتُتِبَها، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على النبي، صلى الله عليه وسلم، فقد افترى المشركون على النبي أنه اكتتب أساطير الأولين، وعند البناء للمجهول: أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ أُكْتُتِبَهَا، ونائب الفاعل ضمير يعود النبي، صلى الله عليه وسلم، أي: أنّ الفاعل هو نائب الفاعل بعد البناء للمجهول؛ لذلك فسّر ابن جني قراءة (أُكْتُتِبَهَا) بالقلب في التركيب، ومثلها كثير في كلام العرب نحو قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ.

ثانيا: التعدية بتغيير وزن الفعل:

قال ابن جني: "يروى في الحديث أنه أُتِيَ بشاة مَصْلِيَّة، أي مشوية."(ابن جني، 2004: 1/ 186) وجاء في نص الحديث أنَّ "صِلة بن زُفَر قال: كُنَّا عند عمَّارِ بن ياسرٍ فَأُتِيَ بشاةٍ مَصْلِيّة، فقال: كُلُوا. فَتَنَحَّ بعضُ القوم؛ فقال: إني صائم، فقال عمَّارٌ: من صام اليومَ الذي يَشُكُّ فيه الناسُ فقد عصى أبا القاسم، صلى الله عليه وسلم."(الترمذي، 1996: (2/ 65)

موضع الاستشهاد:

استشهد ابن جني على قراءة (نَصْليه) بفتح النون وسكون الصاد من قوله تعالى ﴿فسوف نُصْلِيه نارا﴾ (النساء: 30) بحديث "أُتِيَ بشاة مَصْلِيَّة،" ومَصْلِيّ: اسم مفعول من صَلِيَ، وفسّر معنى الفعل صَلِيَ بقوله: "صلاه يَصْلِيه إذا شواه، ويكون منقولا من صَلِيَ نارا وصَلَيْتُه نارا، كقولك: كَسِيَ ثوبا، وكَسَوْتُه ثوبا، ومثله ـ إلا أنه قبل النقل غير متعد ـ شَتِر وشَتَرْتُه، وغارت عينُه، وغُرْتُها."(ابن جني، 2004: 1/ 187)

أشار ابن جني في هذا النص إلى التعدية بتغيير الوزن؛ فالفعل صَلِيَ فعل متعدّ لمفعول واحد، نحو: صَلِيَ نارا، وبفتح حركة عينه صار منقولا بالوزن متعديا لمفعولين، صَلَيْتُه نارا؛ وبهذا تتفسّر قراءة نَصليه نارا، فالهاء: المفعول الأول، ونارا: المفعول الثاني. وذكر أنّ الفعل اللازم يتعدّى بالنقل إلى مفعول واحد، والفعل المتعدي لواحد يتعدي لاثنين، وهكذا؛ حيث يُنْقَل الفعل بتغيير وزنه، أو بهمزة التعدية، أو بتضعيف عينه. أما النقل بتغيير الوزن فنحو: صَلِيَ وصَلَى، وكَسِي زيدٌ ثوبا، وكسوتُه ثوبا. واستشهد بقراءة الجمهور ﴿فسوف نُصْلِيه نارا﴾ على النقل بهمزة التعدية؛ فالفعل نُصلي بضم النون ماضيه أَصْلَى، مزيد بهمزة في أوله، قال فيه: "هو منقول من صَلِي أيضا، إلا أنه نُقِلَ بالهمزة لا بالمثال، كقولك: طَعِمَ خبزا، وأطْعَمْتُه خبزا، وعلم الخبر وأعلمته إياه،"(ابن جني، 2004: 1/ 187) ويقصد بالمثال هنا الوزن، أما النقل بتضعيف العين مثّلَ له بقوله: "عرف وعرَّفْته."(ابن جني، 2004: 1/ 187)

وبهذا يتضح أنّ الثلاثي صَلِيَ بناؤه على وزن فَعِلَ يفْعَل، صَلِيَ يَصْلَى مثل بناء رَضِيَ يرْضَى، ومنه قوله تعالى﴿سَيَصْلَى نَارًا ذاتَ لَهَبٍ﴾ (المسد: 3) ويَصْلَى فعل متعد لمفعول واحد. أما إذا تغيرت حركة العين بالفتح فهو فَعَلَ يَفْعِل، صَلَى يَصْلِي مثل بناء قَضَى يَقْضِي، ومنه قراءة فتح نون المضارع (نَصليه نارا) ويَصْلِي فعل متعد لمفعولين. وجدير في هذا المقام عرض بعض استعمال العرب لهذا الجذر؛ حيث يأتي "أصل الصّلْي لإيقاد النار، ويقال: صَلِيَ بالنار، وبكذا، أي بُلِيَ بها، واصطلى بها، وصَلَيْتُ الشاةَ، أي شويتُها، وهي مَصْلِيَّة."(الأصفهاني، ص 287) وصَلَى اللحم يَصْلِيه صَلْيًا: شواه، مثل بناء رَمَيْتُه رَمْيًا، وصَلِيَ فلانٌ بالنار يَصْلَى صِلِيًّا."(ابن منظور، 1997: ص ل ي)

ثالثا: استعمال لغا يلغو:

قال ابن جني: "ومنه الحديث من قال في الجمعة: صَهْ، فقد لغا."(ابن جني، 2004: 2/ 246) ورُوِيَ قول عليّ بن أبي طالب، كرّم الله وجهه، أنّه سمع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "من قال يوم الجمعة لصاحبه: صَهْ، فقد لغا، ومن لغا فليس له في جمعته تلك شيءٌ."(السجستاني، 2009: 2/ 283)

موضع الاستشهاد:

في قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا لاتَسْمَعُوا لِهَذا القرآنِ والْغَوا فيه لعلكم تَغْلِبون﴾ (فصلت: 26) ذكر ابن جني قراءة ضم الغين في الفعل (الْغُوا)، وقال: "اللغو اختلاط القول في تداخله، يقال منه: لغا يلغو، وهو لاغٍ، ومنه الحديث من قال في الجمعة: صَهْ، فقد لغا. يراد بذلك توقيرها، وتوفيتها حقها من الخشوع والإخبات فيها، أي: فهو بمنزلة من أطال الكلام، وخلط فيه."(ابن جني، 2004: 2/ 246) و"يقال: لغَا يَلْغُو لَغْوًا، ويقال: لَغِي يلْغَى لغْوًا، إذا تكلم باللغو، وهو الكلام الذي لا يُحَصَّلُ، ولا تُفهم حقيقته."(الزجاج، 2004: 4/ 291) والشاهد الحديثي يوضح استعمال العرب للفعل لغا يلغو، والأمر منه: الغُ، ومثله: عفا يعفو والأمر منه: اعفُ، وسما سمو والأمر منه: اسمُ، ودعا يدعو والأمر منه: ادعُ. وبه فُسِّرت القراءة بضم الغين من (الغُوا) أما قراءة الجمهور بفتح الغين (الغَوا) فهي من لغِيَ يلْغَى، والأمر منه الغَ، ومثله: رضِيَ يرْضَى والأمر منه ارضَ، ولَقِي يَلْقى والأمر منه: القَ، وخَشِي يخْشى والأمر منه: اخشَ. وعند الإسناد إلى واو الجماعة يتضح الفرق بين الفعلين: لغا يلغو، ولَغِي يلغَى؛ فإذا كانت لام المضارع الناقص واوًا تحذف الواو ويبقى ما قبلها مضموما، وذلك نحو: يَلْغُون ويعفُون ويسمُون ويدعُون، والأمر: الغُوا واعفُوا واسمُوا وادعُوا. وإذا كانت لام المضارع الناقص ألفا تحذف ويبقى ما قبلها مفتوحا، وذلك نحو: يَلْغَون ويَرْضَون ويَلْقَون ويَخْشَون، والأمر: الْغَوا وارْضَوا والْقَوا واخْشَوا.

رابعا: معنى زيادة الألف في الفعل هادَى يهادي:

قال ابن جني: "ومنه قولهم في الحديث: مر بنا يُهادى بين اثنين" (ابن جني، 2004: 1/ 91) وجاء الفعل يُهادى في أحاديث كثيرة، (موقع البوابة الحديثية، 4/ 4/ 2020) منها "عن أنس أنّ النبي، صلى الله عليه وسلم، رأى رجلا يهادى بين رجلين، فسأل عنه، فقالوا: نذر أن يحج ماشيا، قال: مروه فليركب."(البزار، 2005: 13/ 144) وكذلك الأحاديث الذي جاءت في وصف مرض رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الذي مات فيه، حيث ورد أنه، عليه الصلاة والسلام، "قام يُهادى بين رجلين."(موقع البوابة الحديثية، 11/ 4/ 2020)

موضع الاستشهاد:

فسّر ابن جني قراءة فتح الدال من (هادَوا) في قوله تعالى ﴿والذين هَادُوا﴾ ؛ (البقرة: 61) فقال: "ينبغي أن يكون فاعَلوا من الهداية؛ أي : رامُوا أن يكونوا أهدى من غيرهم، كقولك: رامَوا من رميت، وقاضَوا من قضيت، وساعَوا من سعيت."(ابن جني، 2004: 1/ 91) وبالتحليل الصرفي يتضح أنّ الفعل هدى ثلاثي مجرد من الهِداية، وهي الدَّلالة بلطف،(الأصفهاني، ص516) أما الفعل المزيد هَادَى ففعل ثلاثي مزيد بالألف بعد الفاء، ومعناه مشى ببطء وضعف وتمايل، واختلفت دلالته عن دلالة مجرده؛ فهو مشتق من الهَدْي؛ ومعناه: "السكون... والتهادِي: مَشْيُ النساء والإبل الثّقال، وهو مشيٌ فيه تمايلٌ وسكون، وجاء فلان يُهادَى بين اثنين إذا كان يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله."(ابن منظور، 1997: هـ د ي) ولعله مشتق من الهَدْي، وهو ما يُهدَى إلى الكعبة؛ إذ يقال: "تهادتِ المرأة إذا مشت مشيَ الهَدْي."(الأصفهاني، ص 519) والفعل هَادَى عند إسناده إلى واو الجماعة تحذف لامه، ويبقى ما قبلها مفتوحا، ومصدره مهاداة على وزن مفاعلة، أما قراءة الجمهور بضم الدال فالفعل أجوف: هاد يهود هَودا بمعنى تاب يتوب توبةً.(ابن منظور، 1997: هـ و د) وضّح ابن جني ذلك بقوله: "في مصدر هادَوا: مهاداة، كقاضَوا مقاضاة، وساعَوا مساعاة" (ابن جني، 2004: 1/ 91) وفَاعَل عند بنائه للمفعول تُقلب ألفه واوًا، نحو شاهد وشوهد، وهَادَى وهُودِيَ. قال ابن جني: "وقد هُوْدِيَ الرجلُ يُهادَى مهاداةً، إذا كان حوله من يمسكه ويهديه الطريق، ومنه قولهم في الحديث: مر بنا يُهادى بين اثنين."(ابن جني، 2004: 1/ 91) ويفهم من هذا النص أنّ الفعل هادى يتضمن معنى الهداية بلطف، وأنه لا يستعمل في العربية إلا مبنيا للمفعول، و(الذين هادَوا) الذين طلبوا أن يكونوا أهدى من غيرهم، بوجود هداية الأنبياء لهم.

المبحث السابع: الشاهد الحديثي في تطابق المعنى بين اسم كان وجملة خبرها

جاء شاهد حديثي واحد في الاستشهاد على أحد تراكيب الجملة العربية، وهو مجيء اسم كان ضمير الشأن، وخبرها جملة متطابقة مع اسم كان في المعنى.

قال ابن جني: "... ومثله قول النبيّ، صلى الله عليه وسلم، كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهَوِّدانِهِ ويُنَصِّرانِهِ."(ابن جني، 2004: 2/ 33) والحديث "عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: كل مولودٍ يُولدُ على الفطرة، فأبواه يُهَوِّدانِهِ ويُنَصِّرانِهِ، كما تناتَجُ الإبلُ من بهيمةٍ جمعاءَ، هل تُحِسُّ مِنْ جَدْعاءَ؟ قالوا: يارسول الله، أفرأيتَ مَن يموتُ وهو صغيرٌ؟ قال: الله أعلمُ بما كانوا عاملين."(مالك، كتاب الجنائز ،رقم الحديث 53، ص 165 ـ السجستاني، 2009: 7/ 97)

موضع الاستشهاد:

استشهد ابن جني بالحديث على إضمار اسم كان في قراءة رفع (مؤمنان) من قوله تعالى ﴿وأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ أَبَواهُ مُؤْمِنَينِ﴾ (الكهف: 79) وذكر وجهين في تقدير اسم كان، الأول: اسم كان ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على المولود، و(أبواه مؤمنان) جملة اسمية في محل نصب خبر كان، والرابط الذي يربط جملة الخبر باسم كان الضمير الواقع في محل جر. والوجه الآخر: اسم كان ضمير الشأن محذوف، والتقدير: كان الشأن أبواه مؤمنان، وجملة (أبواه مؤمنان) في محل نصب خبر كان، والرابط الذي يربط جملة الخبر باسم كان رابط معنوي؛ وعلل ابن جني ذلك بقوله: "ضمير الأمر والشأن، لا يحتاج من الجملة التي هي بعده خبر عنه إلى ضمير عائد عليه منها، من حيث كان هو الجملة في المعنى." وجاء بالحديث مثالا على أنّ اسم كان ضمير الشأن، وخبرها جملة اسمية تتطابق مع ضمير الشأن في المعنى. حيث قال: "ومثله قول النبيّ، صلى الله عليه وسلم، كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهَوِّدانِهِ ويُنَصِّرانِهِ."(ابن جني، 2004: 2/ 33) وفصّل أوجه الإعراب في الحديث، فذكر أنّه يجوز في اسم يكون ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون ضميرا عائدا على المولود، والعائد في جملة الخبر الضمير في (أبواه). والثاني: أن يكون ضمير الشأن محذوف، والذي يربط جملة الخبر بالاسم تطابق المعنى بين اسم كان، وجملة الخبر. والثالث: أبواه اسم يكون، والجملة التي بعده خبر يكون. (ابن جني، 2004: 2/ 33 ــ 34) وقد استشهد سيبويه بالحديث على جواز رفع الاسم الواقع بعد ضمير الفصل ونصبه، في نحو الحديث (هما اللذان، وهما اللذين) وذكر وجهين لرفع (اللذان) التي جاءت في الحديث، وقال:"أحد وجهي الرفع: أن يكون المولود مضمرا في يكون، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه

اللذان يهوِّدانه. "(سـيبويه، 1968: 2/ 393) وهذا يعني أنّ ضـمير الفصـل لا محل له من الإعراب. والوجه الآخر للرفع: "أن تُعمِل يكون في الأبوين، ويكون هما مبتدأ وما بعده خبرا له. "(سـيبويه، 1968: 2/ 394) أي: تُعرب أبواه اسم يكون، وهما مبتدأ، واللذان خبر المبتدأ، وجملة هما اللذان في محل نصب خبر يكون. أما النصب فالإعراب فيه على النحو الآتي: أبواه اسم يكون، وهما ضمير فصل لا محل له من الإعراب، اللذين خبر يكون منصـوب، وهو ملحق بالمثنى. قال سـيبويه: "والنصـب أن تجعل هما فصـلا."(سـيبويه، 1968: 2/ 394) وهنا يلاحظ اختلاف موضـع الشـاهد الحديثي، فسـيبويه اسـتعمله شاهدا على حالتي إعراب الاسم الواقع بعد ضمير الفصل، أما ابن جني فقد استشهد بالحديث في تفسير الاسمين المرفوعين بعد كان، نحو قراءة (كان أبواه مؤمنان).

المبحث الثامن الشاهد الحديثي في المعنى

أولا: معنى اللحن في كلام العرب:

ذكر ابن جني "قوله عليه السـلام: فلعل أحدكم يكون ألحن بحجته."(ابن جني، 2004: 1/ 334 ـــــ 335) وهذا جزء من حديث رسول الله، صـلى الله عليه وسلم: "إنما أنا بَشَرٌ، وإنَّكم تَختَصِمُون إليّ، ولعلّ بعضَكُم أن يكون ألْحَنَ بحجَّته من بعض، فأقضـي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيتُ له بشيء من حقّ أخيه فلا يأخُذْه، فإنَّما أقطَعُ له قطعةً من النار."(الشافعي، 2001: 8/ 185)

موضع الاستشهاد:

فسّر ابن جني معنى اللحن في قول الشاعر:

وحديث ألَذُّه هو ممـا تشتهيه النفوس يُوزَن وزنـا

مَنطِقٌ صائب وتلحن أحيا نا وخير الحديث ما كان لحنا

فقال: "تارة تُورِد القول صـائبا مسـددا، وأخرى تُحرف فيه وتلحن، أي: تعدل عن الجهة الواضـحة معتمدة لذلك تلعُّبا بالقول، وهو من قوله عليه السـلام: فلعل أحدكم يكون ألحن بحجته؛ أي أنهض بها وأحسـن تصـرُّفا فيها، وليس من اللحن الذي هو إفسـاد الإعراب، ذلك حديث غير هذا."(ابن جني، 2004: 1/ 334 ـــــ 335) وقوله: "ذلك حديث غير هذا" فيه إشارة للمشترك اللفظي؛ وأراد بذلك توضيح أنّ لفظة اللحن لها معنيان؛ الأول: "صَـرْفُ الكلام عن سَـنَنِه الجاري عليه، إما بإزالة الإعراب أو التصـحيف وهو المذموم،"(الأصـفهاني، ص 452) مثل رفع المنصـوب، ونصـب المرفوع. والآخر: إزالة الكلام "عن االتصـريح وصَـرْفه بمعناه إلى تعريض وفحوى، وهو محمود،"(الأصـفهاني، ص 452) أي: التلعُّب في

القول، والتفنُّن في عرض الحديث. ومعنى "ألحن بحجته" التي جاءت في حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "ألسَنُ وأفْصَحُ وأبْيَنُ كلاما، وأقْدَرُ على الحُجَّة."(الأصفهاني، ص 453)

ثانيا: معنى صنو:

ذكر ابن جني "قول النبي، صلى الله عليه وسلم: العباس عمي وصنو أبي."(ابن جني، 2004: 1/ 351) ويروى عن العباس، رضي الله عنه، أنه " أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فلمّا رآه النبي، صلى الله عليه وسلم، قام إليه، فقبَّل ما بين عينيه، ثم قال: هذا عَمّي، فمن شاء فيلباهِ بعمّهِ، فقال العباسُ: بعض القول يارسول الله، قال: ولِمَ لا أقول هذا ياعمّ، وأنت عَمّي وصِنْوُ أبي."(الطبراني، 1995: 9/ 102)

موضع الاستشهاد:

استشهد ابن جني على مدلول لفظ صِنْو بجزء من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ حيث قال: "أما الواحد فصِنْو، بكسر الصاد، وأما الجمع فصِنْوَانٌ، بكسرها، وصُنْوانٌ، بضمها، والصِنْو: النخلة لها رأسان، وأصلها واحد، ومنه قول النبي، صلى الله عليه وسلم: العباس عمي وصنو أبي؛ فكأنه قال: هما فرعان من أصل واحد." (ابن جني، 2004: 1/ 351)

ثالثا: معنى استفتح:

ذكر ابن جني: "أنّ النبي، صلى الله عليه وسلم، كان يستفتح بصعاليك المهاجرين."(ابن جني، 2004: 1/ 360) ويروى في بعض كتب الحديث أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال لجماعة من فقراء المهاجرين يستمعون لقراءة القرآن: "أبشروا يامعشر صعاليك المهاجرين بالنور التام يوم القيامة، تدخلون الجنة قبل أغنياء الناس بنصف يوم، وذاك خمس مئة سنة."(السجستاني، 2009: 5/ 507) كما يُروى عنه، صلى الله عليه وسلم، " أنّه كان يستفتِحُ بصعاليك المهاجرين، أي يستنصر بهم."(ابن الأثير، ص 3106)

موضع الاستشهاد:

فسّر ابن جني قراءة ﴿واسْتَفْتِحُوا﴾ من قوله تعالى ﴿واسْتَفْتَحُوا وخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ ؛ (إبراهيم: 18) فقال: "هو معطوف على ماسبق من قوله تعالى ﴿فأوحَى إليهم ربُّهم﴾ أي؛ قال لهم: اسْتَفْتِحُوا، ومعناه اسْتَنْصِرُوا الله عليهم، واسْتَحْكِموه بينكم وبينهم، والقاضي اسمه الفتاح."(ابن جني، 2004: 1/ 359 ـــ 360) والقراءة التي ذكرها ابن جني للفعل استفتح كانت "بكسر التاء الثانية على صيغة الأمر،"(البناء، ص 342) والقراءة المشهورة بفتحها على صيغة الفعل الماضي، والزيادة تدل على معنى الطلب في

الصـيغتين؛ فالأمر: اطلبوا الفتح، والماضـي: طلبوا الفتح، والفتح معناه النصـر. وتوجيه القراءة عنده على تضـمين معنى القول في الفعل (أوحى)، وعطف جملة اسـتفتحوا على جملة (أوحى إليهم ربهم) من قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ في مِلَّـتِـنَا فأوحَى إليهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظالمين ولَنُسْـكِنَنَّكُمُ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وخَافَ وَعِيدِ واسْـتَفْتَحُوا وخاب كلُّ جبار عنيد﴾ (إبراهيم: 15 ـ 16) ومعنى القراءة بصيغة الأمر: قال ربهم: استفتِحوا؛ أي: اطلبوا الفتح. والملاحظ هنا أنّ العطف فسرت به القراءة المشهورة بصيغة الماضي؛ إذ جاء في التفسير أنّ جملة ﴿واستفتحوا﴾ يجوز أن تكون معطوفة على جملة ﴿فأوحى إليهم ربهم﴾ ويجوز أن تكون جملة اعتراضية بين ﴿لنسكننكم﴾ و ﴿وخاب كل جبار عنيد﴾ والضمير الفاعل في ﴿استفتحوا﴾ يعود على الرسل، ويجوز أن تكون معطوفة على جملة ﴿وقال الذين كفروا لرسلهم﴾ والضمير الفاعل في ﴿استفتحوا﴾ يعود على ﴿الذين كفروا﴾ أي: قال الذين كفروا وطلبوا النصر.(ابن عاشور، 13/ 209) وقد بيَّن ابن جني وجه القراءة بصيغة الأمر؛ ففسّر جملة ﴿اسْتَفْتِحُوا﴾ بأنَّها مقول قول تضمنه الفعل أوحى، وعقب على ذلك بالاستشهاد على مجيئ الاستفتاح بمعنى الاستنصار في قوله تعالى ﴿إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فقد جاءَكُم الفتحُ﴾ (الأنفال: 19) وفي تسمية العرب الظفر بالعدو فتحا، وقال: "ومنه الحديث أنّ النبي، صلى الله عليه وسلم، كان يستفتح بصعاليك المهاجرين: أي يستنصر بهم،" ونقل معنى الحديث بأنه، صلى الله عليه وسلم، كان "يقدّمهم ويبدأ أمرَه بهم." (ابن جني، 2004: 1/ 360) وبهذا يكون موضع الاستشهاد بالحديث أن الاستفتاح معناه طلب النصر، الفتح معناه النصر.

رابعا: معنى الفعل أمِر:

قال ابن جني: "ومنه قولهم: خير المال سـكّة مأبورة أو مُهْرة مأمورة."(ابن جني، 2004: 2/ 16) و"قال أبو عُبَيدٍ في حديث النَّبِيِّ، صَلّى اللهُ عليه وسلَّمَ، خَيرُ المال سِكَّةٌ مأبورةٌ، وفرسٌ مَأْمُورةٌ."(الهروي، 1989: 3/ 366)

موضع الاستشهاد:

عرض ابن جني ثلاث قراءات في ﴿أَمَرْنَا﴾ من قوله تعالى ﴿وإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيها فَفَسَـقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ (الإسـراء: 16) الأولى: (آمَرْنا) بزيادة الهمزة في أول الفعل، والثانية: (أَمَّرْنا) بتضعيف عين الفعل، والثالثة: (أَمِرْنا) بكسر عين الفعل الثلاثي. وجاء في تفسير الآية ﴿أَمَرْنَا مُتَرْفِيها ففسقوا فيها﴾ أنّ الأمر بالفسق مجاز، ووجهه "أنّه صبّ عليهم النعمة صبا، فجعلوها ذريعة إلى المعاصـي، واتّباع الشـهوات؛ فكأنهم مأمورون بذلك لتسـبب إيلاء النعمة فيه."(الزمخشـري،

الكشـــاف: 2/ 654) كما جاء في التفســـير أنّ الأمر حقيقيّ على تقدير محذوف؛ أمرنا مترفيها بالطاعة ففسقوا فيها. وكذلك فسّر (أمَرْنا) بـ (كثرنا)."(الزمخشري، الكشاف: 2/ 654 . العكبري، 2/ 815 . 816) قال ابن جني: "يقال: أمِرَ القومُ إذا كثروا، وقد أمَرَهُم اللهُ أي كثّرهم،" واستشهد بـــ "خير المال سكّة مأبورة أو مُهْرة مأمورة،" على أنّ أَمِرَ الشيء معناه كثر، ولم يذكر أنّ الشاهد من الحديث، واكتفى بـــقوله: "ومنه قولهم: خير المال ..." وفسّـره؛ فقال: "السـكّةُ: الطريقة من النخل، ومأبورة أي: مُلْقَحَة، ومهرة مَأْمُورة أي: مُكثرة النســـل." (ابن جني، 2004: 2: 16) وأمِر: فعل لازم، وبزيادة همزة التعدية: (آمرنا) أي: أكثرنا، أما في قراءة تضـعيف العين (أمَّرنا) فالزيادة بمعنى التصـيير أي: جعلناهم أمراء، وقد تكون للتعدية أي: كثّرنا.(العكبري، 2/ 816) ومأمورة في الحديث اسـم مفعول على غير قياس؛ لأنّ اسـم المفعول من أمر الثلاثي المجرد مأمور، أما آمَر بمعنى أكثر، فهو فعل مزيد بهمزة في أوله، وقياس اســـم المفعول منه مُؤْمَر ؛ وقد نبّه ابن جني إلى ذلك؛ فقال: "كان يجب أن يقال: مُؤمَرة؛ لأنه من آمرهاالله، لكنه أتبعها قوله: مأبورة."(ابن جني، 2004: 2: 16)

وفي الموضـع نفسـه استشـهد ابن جني بحديث آخر: "قال أبو حاتم: ورووا عن الحسن أنّ رجلا من المشركين قال للنبي، صـلى الله عليه وسلم، إني أرى أمرك هذا حقيرا؛ فقال عليه السلام: إنه سَيَأْمَرُ أي: ينتشـر." (ابن جني، 2004: 2: 17) وورد هذا الحديث في تفسـير الزمخشـري بالرواية التي ذكرها ابن جني، ورواية الحديث عند ابن حجر "أنّ رجلا من المشركين قال لرسول الله، صـلى الله عليه وسلم، إني أرى أمرك هذا حقيرا؛ فقال: إنه يسار." وبهذه الرواية يبطل الاستشهاد بالحديث؛ حيث لا يوجد فيها الفعل (يأمَر) مضارع أَمِرَ. وعقّب ابن حجر على الحديث وقال: "لم أجده." (العسقلاني، الكافي: ص 98)

موضع الاستشهاد

استشهد ابن جني بالحديث "إنه سيأمَر" على أنّ الفعل (أمِر)، والفعل (آمَرَ) بمعنى واحد؛ يقال: أمِرَ الله مالَه وآمَرَهُ، وفسّـر يأمَر بمعنى ينتشـر ،(ابن جني، 2004: 2/ 17) وماضـيه المجرد الثلاثي أمِرَ الذي يحمل دلالة الكثرة والانتشار.

خامسا: معنى اللغو:

قال ابن جني: "وفي الحديث أيضـا إياكم ومَلْغَاةَ أول الليل. أي كثرة الحديث." (ابن جني، 2004: 2/ 246) ووافقت رواية الحديث روايته في بعض كتب غريب الحديث، حيث فُسِّرت "المَلْغاةُ: مفعلة من اللغو والباطل، يريد السهر فيه، فإنه يمنع من قيام الليل."(ابن الأثير، 3795)

موضع الاستشهاد:

استشهد ابن جني بالحديث على معنى لغا يلغو التي وردت في حديث" من قال في الجمعة صه فقد لغا،" أي: أطال الكلام وخلط فيه. وهنا جاء بشاهد حديثي على تفسير كلمة في شاهد حديثي آخر، فاللغو: تخليط الكلام والإطالة فيه، وهو مدلول ملغاة موضع الاستشهاد.

سادسا: معنى المركب الإضافي (ملغاة أول الليل):

قال ابن جني: "... هذا كالحديث المرفوع: خرج علينا عمر؛ فَجَدَبَ لنا السَّمَرَ، أي عابه."(ابن جني، 2004: 2/ 246) وفي المسند "حدثنا هَمَّامُ، عن عطاء بن السائب، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: جَدَبَ إلينا رسولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، السَّمَرَ بعد صلاة العَتَمَة." (الطيالسي: 1/ 204)

موضع الاستشهاد:

استشهد ابن جني بالحديث على توضيح دلالة (ملغاة أول الليل) بأنها السَّمَرُ، وهو الكلام الذي لا طائل من ورائه.

سابعا: دلالة يد على الجماعة:

قال ابن جني: "... فيصير كقول النبي، صلى الله عليه وسلم، وهم يدٌ على من سواهم، أي متضافرون متعاونون." (ابن جني، 2004: 2/ 361) وجاء في الحديث أنه سئل عليٌّ، كرّم الله وجهه، "هل عَهِدَ إليك نبيّ الله، صلى الله عليه وسلم، شيئا لم يعهده إلى الناس عامة؟ قال: لا، إلا ما كان في كتابي هذا؛ فأخرج كتابا من قِرابِ سيفه؛ فإذا فيه: المؤمنون تَكَافَأُ دماؤهم، وهم يَدٌ على من سواهم، ويسعى بذمَّتهم أدناهم، ألَا لا يُقتلُ مؤمنٌ بكافر، ولا ذو عهدٍ بعهده، من أحدث حَدَثا فعلى نفسه، أو آوى مُحْدِثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين."(النسائي، 8/ 19)

موضع الاستشهاد:

ذكر ابن جني توجيها لقراءة (عَبْدِي) في قوله تعالى ﴿فادخلي في عِبَادِي﴾ (الفجر: 32) و(عبدي) مفرد، والجمع (عبادي) ؛ فقال: "إنما خرج بلفظ الواحد ليس اتساعا أو اختصارا عاريا من المعنى، وذلك أنه جعل عباده كالواحد، أي لا خلاف بينهم في عبوديته كما لا يخالف الإنسان نفسه، فيصير كقول النبي، صلى الله عليه وسلم: وهم يدٌ على مَن سواهم، أي: متضافرون متعاونون، لا يقعد بعضهم عن بعض، كما لا يخون بعض اليد بعضا." (ابن جني، 2004: 2/ 361) وهذا تعبير مجازي، فاليد تعبر عن القوة، وعن التعاون والتضافر.

الخاتمة

1. بلغ عدد الشـــواهد الحديثية في المحتســـب اثنين وعشـــرين شـــاهدا حديثيّا، وتنوّع توظيفها بين الاستشـهاد في الاشـتقاق، والتصـريف والحذف والزيادة في بنية الكلمة، وبين الاسـتشـهاد في نمط من أنماط الجملة العربية، وبين الاستشهاد في دلالات بعض المفردات والتراكيب.
2. مواضع الاستشهاد بالشواهد الحديثية في الأبنية ثمانية استُشْهِد فيها بثمانية أحاديث شريفة.
3. مواضع الاستشهاد بالشواهد الحديثية في المعنى سبعة استُشْهِد فيها بثمانية أحاديث شريفة.
4. موضعان اثنان في الاشتقاق استُشْهِد فيهما بشاهدين حديثيين.
5. موضع واحد في النحو استُشْهِد فيه بشاهد حديثي واحد.
6. من أبرز المواضع التي أسفرت عن قيمة الشاهد الحديثي في المحتسب الاستشهاد بثلاثة أحاديث احتجاجا للقراءات الشاذة التي بُنِيَ على أساسها كتابُ المحتسب.
7. حرص ابن جني على نسبة الشاهد الحديثي إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولم يهمل ذلك إلا في موضع واحد.
8. حسن الظن في الصحابة والتابعين، رضوان الله عليهم، كان سببا في قبول بعض القراءات الشاذة التي خالفت قراءات القراء السبعة التي جمعها ابن مجاهد.
9. البحث في توظيف الشـــاهد الحديثي في العربية لا تكفيه هذه الدراســـة؛ بل يحتاج إلى دراســـات متعددة تبحث في مواضـــع الاســـتشـــهاد بالحديث في كتب التراث اللغوي؛ أي: في المعاجم وكتب النحو والصرف، والبلاغة.

المصادر والمراجع

1. ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري(606هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
2. الأزهري، أبو منصـــور محمد بن أحمد (370 هـــــ): تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، مراجعة: علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
3. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (686 هـ) : شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزقراف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
4. الأصـفهاني، الراغب أبو القاسـم الحسـين بن محمد(502هـ): المفردات في غريب القرآن، تحقيق: وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوقيفية، القاهرة.
5. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتيكي(292هـــ): البحر الزخار، مسند البزار، تحقيق: عادل بن ســـعد، مراجعة: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: 1، 2005م.
6. البناء، شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
7. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى(279 هـ): الجامع الكبير، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1996م.
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصـف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسـماعيل شـلبي، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 2004م.
9. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم (388هـــ): غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق، 1982م.
10. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (311 هـــ) : معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، 2004م.
11. الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 15، 2002م.
12. زعتر، د. نور الدين: منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، 2011م.

13. الزمخشري، محمود بن عمر (538 هـــ): الفائق في غريب الحديث، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: 2.

14. الزمخشري: الكشاف، رتبه، وضبطه، وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.

15. السجستاني، أبو داود، سليمان بن الأشعث (275هـــ): سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط: 1، 2009م.

16. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري(230 هـــ): كتاب الطبقات الكبرى، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 2001م.

17. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (756هـ): عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1996م.

18. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، الجزء الثاني، 1968م ـــــ الهيأة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثالث، 1973/ الجزء الرابع، 1975م.

19. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ): بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط:1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1965.

20. الشافعي، الإمام محمد بن إدريس (204 هـــ): االأم، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط: 1، 2001م.

21. الصالح، د. صبحي : علوم الحديث ومصطلحاته، دار العلم للملايين، ط:17، 1988م.

22. الصالحي، عبد الرازق: مصطلحا الشاهد والاستشهاد، المفهوم والأنواع والوظائف، معهد الدراسات المصطلحية، المغلاب، دراسات مصطلحية العدد السادس 1427هـ . 2006م.

23. الصنعاني، أبو بكر عبد الرازق بن همام (211 هـــ): المصنف، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، ط: 1، 1972م.

24. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (360هـ): المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1995م.

25. الطحاوي، أبوجعفر أحمد بن محمد بن سلامة(321هـــ): شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1994م.

26. الطياليسي، سليمان بن داود بن الجارود (204 هـ): مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر.

27. ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس.

28. العسقلاني، ابن حجر(852هـ): الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1995م.

29. العسقلاني: الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف.

30. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(616هـ): التبيان في إعراب القرآن، دارالشام للتراث، بيروت.

31. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم(350هـ): ديوان الأدب، تحقيق: د.أحمد مختار عمر، مراجعة: د.إبراهيم أنيس، الشركة المصرية العالمية، لونجمان، ط:1، 2003م.

32. ابن فارس، أبو الحسن (395 هـ): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

33. الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد (207هـ): معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1980م.

34. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (671هـ): الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث، بيروت، 1965م.

35. ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر (367 هـ): كتاب الأفعال، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، 2001م.

36. المؤدِّب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد (بعد 338 هـ): دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط: 1، 2004م.

37. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (275 هـ): سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

38. مالك، الإمام مالك بن أنس: الموطأ، صححه ورقمه، وخرّج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.

39. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (672 هـ): شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط: 1، 1990.

40. المقدسي، أبو شامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (665 هـــ): المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، قدم له ووضـــع حواشـــيه: إبراهيم شـــمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 2003م.

41. أبو المكارم، د. علي: اللتعريف بالتصريف، مؤسسة المختار، القاهرة، ط: 1، 2006م.

42. ابن منظور، محمد بن مكرم(711ه): لسان العرب، دار إحياء التراث، بيروت، ط: 2، 1997م.

43. موقع البوابة الحديثية / الدُّرر السَّنيَّة https://dorar.net .

44. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب(303هـــ): سنن النسائي، اعتنى به ورقمه: عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب.

45. النووي، أبو زكرياء يحي بن شرف: رياض الصالحين، مكتبة برهام أيوب، نيجيريا ـــ كانو، رقم الحديث 699، ص 198.

46. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، (224هـــ): غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1989م.

47. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (807 هـــــ): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت.